*الاستفهام والقول في باب "ظنَّ"*

*بحث في النحو*

*إعداد/ شيماء عبد المجيد محمد زهران*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*shaimaa.abdelmajeed@mediu.ws*

خلاصة—هذا البحث يبحث في الاستفهام والقول في باب "ظنَّ".

*الكلمات المفتاحية: الهمزة، الكلمات، الاستفهام.*

# ***المقدمة***

معرفة أسس الاستفهام والقول في باب "ظنَّ"، فإن القرآن الكريم يقرؤه الناس كما أنزله الله، فإذا تفرق الناس ذهب كل إلى لغته، ولذلك هناك حقيقة مهمة: هي أن اللغات لا يخطئها أحد، يعني طيئ وأزد شنوءة يقولون: زارونا القوم، هذا لا يعيبه أحد، يقول الناس ما يقولون، ولكن إذا أردنا الكتابة، وإذا أردنا الفصاحة، وإذا أردنا البلاغة جعلنا القرآن الكريم -الذي هو في أعلى الفصاحة والبيان- دليلنا عند القياس.

1. *المقالة*

دخول أسماء الاستفهام على "ظن":

نتناول هنا أثر الاستفهام على الأفعال التي آثر سيبويه في (الكتاب) أن يقول فيها تستعمل وتلغى:

لقد طاف بنا سيبويه في الشعر وفي النثر، وضرب لنا أمثلة على الإعمال، وأمثلة على الإهمال، وبَيَّنَ لنا أن الكلام كلما طال ضعف التأخير، وفسَّر لنا مبينًا الفرق بين العامل من الأفعال باعتبار الشك المبني من المتكلم، وبين الإهمال وعدم الإعمال، إذا بنى كلامه على اليقين، وذكر العامل من الشعر؛ حيث قال: وتقول: أين تُرى عبد الله قائمًا؟ وهل تُرى زيدًا ذاهبًا؟ وقد سبق أن مثّل بـ "إخال" ومثَّلَ بـ"أَظُنُّ" ومثل بـ"الزَّعْمِ" وقال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فإن تزعميني كنت أجهل فِيْكمو | \* | .... .... .... .... |

وقال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| عددت قُشيرًا إذ عددت فلم أُسأ | \* | بذاك ولم أزعمك عن ذاك معزلا |

أتى بـ"تُرَى" وقد ذكرها في صدر الباب كما ذَكر غيرها، وعلى عادته من التنويع في الأمثلة قال في المثال الأول هنا: "أين"، وكما هو معلوم أن "أين" اسم استفهام، ثم ثنى بعد الاسم بالحرف فقال: "وهل"؛ ليبين أن دخول "أين" كدخول "هل"، لكنه قال بعد المثال: لأن "هل وأين" كأنك لم تذكرهما.

فما المعنى الذي يستفاد من قول سيبويه؟

الجواب: يستفاد من قول سيبويه: أنك كما تقول: أَظُنُّ عبد الله قائمًا، لو أدخلت "هل" فقلت: "هل أَظُنُّ؟"ما تغير شيءٌ في إعمال الظن، هكذا يكون الكلام على حد سيبويه، ربما تصور متكلم أن دخول حرف الاستفهام، أو أن دخول اسم الاستفهام يغير من الإعمال.

هذا بيت القصيد، وهذا عنوان المسألة: أيتغير الفعل عن حاله من الإعمال بدخول اسم استفهام عليه؟

الجواب لا.

فما المثالان؟

المثال الأول الذي ذكره سيبويه: "أين ترى عبد الله قائمًا" عبد: منصوبة وقائمًا: منصوبة، وكذلك في المثال الثاني مع "هل" زيدًا: منصوب، وذاهبًا: منصوب، الأول باعتبار اللفظة، والثاني باعتبار اللفظ، تقول: منصوبة وتقول: منصوب. والعلة كما ذكرها سيبويه: لأن "هل وأين" كأنك لم تذكرهما.

ثم يوضح ذلك بقوله: لأن ما بعدهما ابتداء، كأنك قلت: أترى زيدًا ذاهبًا، وأتظن عمرًا منطلقًا، ولا يفوتك أنه جاء بالهمزة؛ لأن الهمزة أُمُّ الأدوات، يعني أم حروف الاستفهام، فكما قلت: أترى زيدًا ذاهبًا على إعمال تُرَى، تقول: هل ترى زيدًا ذاهبًا على إعمال تُرَى مع "هل"، وكذلك على إعمالها بعد "أين"، إلا أنه ينتقل بك من هذا السلسال العذب إلى مسألة، يجوز فيها الإعمال ويجوز فيها الإلغاء. فما هذه المسألة؟

أنت عندما تقول: أين تُرَى عبد الله قائمًا، عندما تقول: هل تُرى زيدًا ذاهبًا- كأنك قلت: أتظن عبد الله قائمًا- ليس الأمر مبنيًّا على أن اسم الاستفهام بالذات وقع خبرًا مقدمًا؛ لأن له الصدارة كما هو معلوم، وإنما الأمر على أنه جاء، فكان وجوده كــلا وجود، لكن إذا بنيت الجملة عليه كأساس وإذا بنيت الجملة عليه وهو أساس، فأنت تعلم أساسه؛ أن له الصدارة فهو خبرٌ مقدم وجوبًا، وأن ما بعده يكون مبتدأ فعندئذ بنيت الجملة على مبتدأ وعلى خبر مقدمٍ وجوبًا، وعند ذلك يختلف الكلام.

2. الاستفهام إذا جاء مقدمًا:

حين قلنا: "أتظن عبد الله قائمًا؟" لا مشكلة في الاستفهام، وتصدير سيبويه بالهمزة يدل على أن الهمزة التي هي أم حروف الاستفهام دخلت على كلام مبني على الإعمال، وكأن الفعل تظن واقع بلا همزة، وليس قبله همزة، كأنك قلت: أَظُنُّ عبد الله قائمًا. وقد سرد سيبويه أمثلة كثيرة على الإعمال.

وكأنه يقول لنا: انتبهوا، فإن قلت: "أين" وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة فيها، هذا كلام يمكن شرحه وتوضيحه.

ما المراد بقوله: بمنزلة فيها، والرجل لم يفاجئنا، وإنما ذكر قبل ذلك فيها أَظُنُّ أو إخال أبوك، أي في الدار، في الجنة، في الرياض. فكأن كلمة فيها لم تذكر لأول مرة، فهو يعود بك إلى ما ذكره قبل فيها، يعني إذا جاءت أين خبرًا مقدمًا كما جاءت "فيها" خبرًا مقدمًا وهو من الذكاء بمكان لا يقول لك: إذا جاءت أين بمنزلة مجتهد، أنت لا تفهم بأن كلمة مجتهد خبر، هناك ألوف الكلمات التي تصلح أن تكون خبرًا، ويمكن أن تكون مبتدأً وحينئذ يحدث اللبس لك.

ولكن: هل قال عالم كائن من كان: إن "فيها" تكون مبتدأ؟

إن سيبويه يقول: إن جاءت أين بمنزلة "فيها" يقطع عليك كل فكر في غيرها، إنَّما جاءت خبرًا فقال: بمنزلة فيها، وكلمة "فيها" هيهات أن تكون مبتدأً، إنَّما هي خبر، فقال: فإن قلت "أين" وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة فيها، أي إذا بنيت كلامك عليها كما بنيت كلامك على: {ﮛ ﮜ ﮝ ﮞﮟ ﮠﮡﮢ ﮣﮤﮥ ﮦ} [الغاشية: 13: 16]: {ﮛ ﮜ} فيها خبر، وسرر مبتدأ مؤخر، وهكذا: {ﯸ ﯹ ﯺ} [الصافات: 47] بالنفي والإثبات.

وكأن سيبويه استقرأ كتاب الله تعالى واطمأن صدره إلى ما ورد من الخبر فيها على وجه الخصوص: {ﮗ ﮘ ﮙ} [الغاشية: 12] فيها، فهيا {ﯸ ﯹ ﯺ} [الصافات: 47]: {ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ} [الزخرف: 71] كل ذلك مستقر في قلب الرجل فقال لك: "فيها" حتى من باب الاستئناس بذكر العلم، ولا أستبعد أن يكون قوله: "فيها" مقتضبًا من آية من هذه الآيات التي ذكرت على أنها خبرًا، وأيسر دليل على ذلك أن تطالع ما بين يديك من كتب النحو، ومنها (أوضح المسالك) لابن هشام- ستجد أن الرجل يذكر الجزء من الآية، إذا لم تكن حافظًا لكتاب الله لا تدري أنه قرآن.

وقلت ذات مرة عبارة مضيئة: إن القوم كانوا يذكرون الجزء من الآية وسيبويه يفعل ذلك فهو في بعض الأحيان يقول: قال -جل ثناؤه- وفي بعض الأحيان يذكر الآية دون ذلك، وفي بعض الأحيان يذكر الحديث، دون أن يذكر قال ، وسبب ذلك أن القوم كانوا يخاطبون من يحفظون القرآن، ويعنون بالسنة، فإذا ما ذكر شيئًا من القرآن جزء آية كما فعل ابن هشام في (أوضح المسالك) بعض آية الذي لا يحفظ القرآن لا يدري إذا كان ذلك قرآنًا أو غير قرآن.

و لا أستبعد أن يكون قوله: "فيها" كأنه قال: {ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ} [الغاشية: 11] فيها كأنه يريد: {ﮘ ﮙ} [الغاشية: 12] كأنه يخاطب أمة إذا سمعت "فيها" تذكرت قول الله تعالى: {ﮗ ﮘ ﮙ} [الغاشية: 12] على أنه خبر مقدم، هذا هو الذي يقصده سيبويه بقوله: فإن قلت "أين" وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة "فيها"، أي إذا استغني بها، أو إذا استغنى بها الابتداء.

معنى: "استغنى بها" أي: مع الابتداء يكون قد تم الكلام وحسن السكوت على مبتدأ هو زيد، وعلى خبر هو أين.

فكيف تقول: أين تُرَى زيد؟ الأصل أين زيد، وجاءت "ترى" كما جاءت "أَظُنُّ" في قوله قبل ذلك: هذا أَظُنُّ ذاهبٌ، أو عبد الله أَظُنُّ منطلق، توسط الفعل مع الإلغاء، فعبد الله مبتدأ، ومنطلق أو ذاهب خبر المبتدأ، وأَظُنُّ المتوسطة لا عمل لها في مبتدأ، ولا في خبر.

وكما قلتَ: عبد الله أَظُنُّ ذاهبًا، قال سيبويه: وتقول: وأين ترى زيدًا؟ إلا أنك ربما تسأل هذا السؤال، "زيدًا" جاءت منصوبةً، فهل "أين" كذلك منصوبة؟ نقول لك: نعم، في محل نصب؛ لأن الفعل لن يعمل في الخبر، وهو عن المبتدأ مشغول، أو غير عامل، إنَّما عمل في المعرب فظهر الأثر، والمبني كما تعلم ما سمي مبنيًّا إلَّا لثبوته على حركة واحدة، هي حركة البناء.

فالبناء يدل على الثبات والثبوت والاستقرار؛ ومن ثم كان الزواج في الإسلام بناء؛ لأنه مراد به الثبوت والاستقرار، وكأن الطلاق إنَّما يأتي عرضًا، وليس منويًّا، وإذا بنيت فقد عشت ونويت الاستقرار، وإذا أقمت خيمة على الطريق ولم تبنِ بيتًا علم الناس من خلال ذلك أنك ابن سبيل، أو أنك على سفر، أو أنك لن تدوم طويلًا فقد قال الشاعر من قبل:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أراكَ إذا أيسرت خيمت عندنا زمانًا | \* | وإذا أعسرت زرت لِمَامَا |

"أين" مبنية على الفتح، فلن يتأثر بشيء أبدًا، هو في موضع الرفع خبر مقدم: أين زيد؟ هو في موضع النصب بـ "ترى" أو "تظن" هو في موضع النصب مفتوح الآخر، كذلك "أين"، وإنما عبر سيبويه بزيد معربًا؛ ليبين الفرق بين الإعمال وبين الإهمال.

متى يجوز الإعمال والإهمال مع دخول الاستفهام على الظن؟

الجواب: إذا كان الاستفهام مؤسسًا عليه الكلام، أي: إذا كان خبرًا مقدمًا والإجابة منك تحتاج إلى مثالين ذكرهما سيبويه.

المثالان: "أين ترى زيد" بالإهمال، أو بالإلغاء على حدٍّ؛ يعني على أصل ما ذكره سيبويه، وبالإعمال "أين ترى زيدًا" هذا بالإعمال، فإن قلت لك: هل يجوز: أين ترى عبد الله قائمٌ؟ تقول: لقد قرأنا سيبويه وعرفنا أن الفعل إذا تصدر كان عاملًا، وهنا قد تصدر "ترى"، وهو من أخوات "ظن" يعمل عملها فينصب المفعولين، وقد دخل عليه اسم الاستفهام، ودخول اسم الاستفهام عليه لا يؤثر فيه شيئًا كما قال سيبويه، كأنك لم تذكره، هذا كلام جميل. أما إذا بنينا الجملة عليه فكان خبرًا مقدمًا لما فيه من مستحق للصدارة؛ قلنا: أين ترى زيد؟ بالإلغاء أو بالإهمال، وقلنا: أين ترى زيدًا بالإعمال، ثم تضع نقطة، وتحصل على تقدير ممتاز، هذا هو الجواب الشافي.

المسألة -إذن- فيها ما يجوز وفيها ما لا يجوز، وفيها تطبيقات، هذه التطبيقات تحتاج إلى إعمال الذهن وإلى التفكر فيما يجوز وفيما لا يجوز من الأساليب، والتاء مضمومة إن قلت: إنَّما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، ولست في حاجة إلى أن أذكرك طويلًا بأنه قال هنا "قلت" كما قال "ظننت" أي أن الرجل على منهاج واحد في التأليف، وبعض العلماء من السادة المحترمين يقولون: إن سيبويه ألف على غير منهج، ولم يكن العلم قد تطور، ولم تكن الخطة قد وضحت، وهذا شيء فيه مبالغة، إنَّما منهج سيبويه هو المنهج.

واعلم أن "قلتُ" ما كان أسهل أن يقول: "واعلم أن قالَ"، إلَّا أنه في أول الباب قال: فهي ظننت وحسبت وزعمت، وهكذا مسند الفعل في أسلوبه إلى فاعله، وكذلك "قال" إنَّما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكي بعد القول، أي: أنت ما كان كلامًا لا قولًا.

هذا يثير عدة قضايا: من هذه القضايا أن القول يقع في الكلام ليحكى به، هذا كلام جيد، ما الذي يحكى؟ أيحكى الكلام أم يحكى القول؟

إذن لا بد أن نقول: ما الفرق بين الكلام وبين القول؟

الكلام من لدن سيبويه إلى قيام الساعة ما أفاد معنىً يحسن السكوت عليه.

أنت تقول: محمد مجتهد، تبني الكلام على اسمين كما قال ابن مالك، وتقول: قام محمد، فتبني الكلام على فعل وفاعل، القول ما قاله ابن مالك: واحده كلمة، والقول عم، وكلمة بها كلام قد يؤم القول عم يعني يشمل إنَّما نحن لا نريد مجرد الشمولية كما قال سيبويه، وإنما نريد أن نحكي كلامًا، يعني أن نحكي ما يحسن السكوت عليه، ولا يحسن السكوت على كلام إلَّا إذا أفاد معنى كما هو معلوم.

إذن، إنَّما وضع القول ليحكى به ما كان كلامًا لا قولًا، القول يحكى بالقول، إنَّما يحكى الكلام بالقول.

ماذا ذكر سيبويه من مثال؟

قال: نحو: قلت زيد منطلق، انظر إلى مثال سيبويه: زيد منطلق، زيد: مبتدأ، ومنطلق: خبره، وهذا كلام يحسن السكوت عليه؛ ولذلك آثر سيبويه التعبير بالحسن، فقال: لأنَّه يحسن أن تقول: زيد منطلق، يحسن أن تقول، لا بمعنى الذي ذكره هذا حسن، وهذا قبيح، وهذا محال، وإنما يحسن السكوت عليه، ومعنى يحسن السكوت عليه سكوت من تخاطبه؛ لأن الذي تخاطبه إذا قلت له كلامًا أو قولًا ليس من ورائه فائدة- ما سكت، وكأن سيبويه يقلب في النفس البشرية، وفي العقل البشري خصوصًا عقل المسلم.

أنت تقول لمخاطبك: زيد، لا بد أن يقول لك: ماذا جرى من زيد، ماذا جرى لزيد؟ فإن قلت له: زيد مات قال: رحمه الله، إذن سكت، ثم استأنف من سكوت الإفادة إلى ما يجب عليه كمسلم يدعو إلى أخيه الميت بخير وليغفر الله له... هكذا.

أما أنت تقول له: إن جاء زيد، يقول لك: ماذا يحدث إن جاء زيد؟ تقول له: أكرمتك، زرتك، سعدت، ضحكت- فيفهم، الفهم يؤدي إلى السكوت، إذن السكوت ليس علامة الرضا في زواج البكر فقط، وإنَّما السكوت علامة الإحساس بأن المعنى قد تم.

قال ابن مالك: "والقول عم وكلمةٌ بها كلام قد يؤم"، وهذه موجودة في سورة المؤمنون، قال تعالى: {ﮮ ﮯ ﮰﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ} قال الله تعالى: {ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ} [المؤمنون: 99: 100] قال: {ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ} وأنت طالب دراسات عليا، تعلم أن الكافر قال عندما جاءه الموت: "رَبِّ" وفيها كلمتان، وفيها كلمة محذوفة فهي مكونة من ثلاث كلمات، "يــا" المحذوفة، والمحذوف لعلة كالمذكور، والعلة بلاغية للقرب، و"ربِّ" الكسرة فيها تجزئ عن الياء كما قال ابن جني، إذن عندنا "يــا" وعندنا "رب"، وعندنا "ياء المتكلم"، هذه ثلاث، و"ارجعون" فعل الأمر، وفيه "واو الجماعة"، وهي كلمة فاعل وفيها "الياء" وهي معتبرة أيضًا، وفيها "لعلي" كلمتان، وفيها "أعمل"، وهي كلمتان؛ ففيها فاعل مستتر فهو محسوب معدوم، أعمل أي أنا، و"صالحًا" كلمة، و"فيما" كلمتان؛ لأنها "في" الجارة، و"ما" الموصولة، "تركت" كلمات "ترك" و"التاء" و"الضمير"، ومع هذا قال الله: "كلمة"، إذن أطلق الله -تبارك وتعالى- كلِمة "كلمة" على جملة من الكلمات، كما قال ابن مالك: "والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم"؛ يعني يعبر بالكلمة ويراد الكلام الكثير، وأنت تقول: لقد استمعت إلى كلمة الأستاذ، وإلى كلمة الخطيب، وقال فلان كلمة بليغة مع أنه قال: بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وبعد، فيأيها الحضور، ويا سيادة المدير، ويا سيادة كذا، وكذا، وكذا، تحياتي إليكم، ذكر مئات الكلمات، ومع هذا أنت قلت: استمعت إلى كلمة بليغة، فعبرت بالكلمة وأنت تعلم أنها كلمات كثيرة.

ما يعنيننا من هذا الشأن أن القول عام، وأن الكلام ما أفاد معنىً يحسن السكوت عليه، وهذا التعريف الذي هو في كتب النحو للمتأخرين موجود عند سيبويه، حيث قال -رحمه الله: بأنه يحسن أن تقول: زيد منطلق، وقد بينت أن الحسنَ -كما جاء في (الكتاب)- شاملًا حسن الكلام من حيث التأليف والعقل كما ذكر سيبويه في أول كتابه، وأنَّ الحسن في مثل ما ذكر من تقديم الفعل حال الإعمال، وأنه يتأخر حال الإلغاء هذا حسن، فإذا طال الكلام مع الإعمال قبح الحال.

لكنه يقصد بقوله: "هنا يحسن" أن تقول: "زيد منطلق" اعتبار أن الذي تتحدث إليه يحسن السكوت عنده، إذا قلت له: زيدٌ منطلق، قال: ولا تدخل قلت وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه، يعني: إذا قلت: زيد منطلق، يحسن أن تقول: زيد منطلق، ولا تَدخل قلت، أو ولا تُدخل قلت، التعبيران جائزان، يعني: زيد منطلق كلام أنت تحكيه، فتقول: قلت: زيد منطلق، يعني كأنك تستطيع أن تقوله، دون أن تقول: قلت.

ثم قال: وتقول: قال زيد، تحكي كلام زيد، وإذا حكيت كلام زيد -وأوله إنَّ- جئت بها مكسورة الهمزة، لماذا؟ لأنها محكية بالقول؟ لا تقول قلت "أني" إلا إذا أردت قولًا غير محكي، إنَّما يحكى الكلام الذي يحسن السكوت عليه لإفادته معنى.

قال: وتقول: قال زيد: إن عمرًا خير الناس، إن:حرف توكيد ونصب، وعمرًا: اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وخير: خبر إنَّ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والناس: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، ثم يأتي سيبويه بعد المثال بالشاهد، ومن عادته أن يذكر الشاهد، ثم يردفه بالمثال، متنوع الأساليب.

يقول في الشاهد على كسر همزة "إن": وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: {ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ} [آل عمران: 42] هذا الشاهد من سورة آل عمران على الحكاية، كسرت فيه همزة إنَّ؛ لأنها وقعت حكاية، أي: بعد القول، لولا إرادة الحكاية لفتحت همزة إن، فصارت "أن".

هناك فرق في ضوء (الكتاب) لسيبويه عندما تطبق بين "قلت أني" و"قلت إني"، وبين "قلت إن" فالهمزة تكسر وجوبًا في باب إذا وقعت في أول الكلام كما في قوله تعالى: {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ} [القدر: 1، 2] وما كان في حكم أول الكلام كما في قوله تعالى: {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ} [يونس: 62: 64] إذن حتى إذا قرأت الآية بعدها وجدت أن الوقف اللازم في قول الله تعالى: {ﭳ ﭴ ﭵ} [يونس: 65] كلام جديد بعد ذلك: {ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ} [يونس: 65].

معنى ذلك: أن الوقف لازم هنا؛ لأنك إذا وصلت: {ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ} معنى ذلك أنه محكي عن الكفرة أنهم قالوا: {ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ} وإذا قال الكفرة: {ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ} فما الذي يحزن رسول الله ؟! إنهم بذلك يكونون قد آمنوا، وما داموا قد آمنوا فقد انشرح صدر رسول الله  لأنه كان يسعد إذا أسلم كافر، وإنما: ولا يحزنك قولهم من نحو قولهم: إنه أبتر، إنه مجنون، إنه كاهن إنه ساحر، إنه شاعر، فقال الله -تبارك وتعالى- له: {ﭳ ﭴ ﭵ} ثم يأتي الاستئناف، أي أول الكلام.

وسيبويه حين قال شاهد آلَ عمران بالحكاية، قال: وتصديق ذلك كأنه مشى في نور كتاب الله تعالى، وتبين له أن ما يقوله في أمثلته إنَّما هو الصدق، ودليل صدقه أنه على نحو كتاب الله تعالى.

دليل الصدق فيه ذلك أنه وافق النظم الجليل، حيث قال ربنا: {ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ} [آل عمران: 42] إذا قست على ذلك قلت: قال زيد: إن عمرًا مسافرٌ، بغض النظر عن الصدق والكذب في المضمون، على أنه من الخبر لا من الإنشاء، أي على أنه مما يحتمل الصدق والكذب لذاته، هذا هو أسلوب سيبويه.

ثم قال سيبويه: وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلَّا تقول: ها هنا يأتي الاستثناء، حين ننظر إلى الصرف المراد في عبارة سيبويه، وكذلك مِن أول الكاف "كذلك" ما معنى كذلك؟ معناها صدر ما ذكره سيبويه من أول قوله: واعلم أن "قلتُ" إنَّما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها، حين يقول: "وكذلك" أي قلت: يحكى بها، ويقول: يحكى بها، والقول يحكى به، وقل وقائل: ما تصرف من الفعل يحكى به، ثم بدأ يستثني فقال: إلَّا تقول في الاستفهام.

لدينا أمران:

الأمر الأول: المضارع من "قال"، وعلى هذه الهيئة، أنت تعلم أن المضارع يبدأ بالهمزة "أقول"، ويبدأ بالتاء "تقول"، ويبدأ بالنون "نقول"، ويبدأ بالياء "يقول".

الأمر الثاني: في الاستفهام حيث شبهوها -أي العرب- بـ"تظن"، ولم يجعلوها كـ"يََظُنُّ" و"أظُنُّ" في الاستفهام؛ لأنه لا يكاد يُستفهم المخاطب عن ظن غيره، ولا يستفهم هو إلا عن ظنه؛ هل تدري ما في قلبي، هل أدري ما قلبك، إنَّما يستفهم هو، لا يستفهم هو إلا عن ظنه: أتظن كذا؟ فأقول لك: أَظُنُّ، لكن أتظن أن زيدًا يظن؟ هذا كلام ليس من قبيل العربية السوية.

فإنما جعلت كـ"تظن" كما أن ما كـ"ليس" في لغة أهل الحجاز، ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم، هذه مسألة نحوية، وهي من المسائل المهمة وتستطيع أن تضع لها العنوان المعهود: عمل "ما" عمل "ليس".

وما تعمل ليس؟ أنت تعلم أن ليس تعمل عمل كان، أي أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، وأنت تعمل ما إعمال ليس؛ يعني تعملها إعمال كان؛ فترفع بها المبتدأ، وتنصب بها الخبر، وذلك عند أهل الحجاز بشروط معروفة، ومن هذه الشروط:

أولًا: ألا يتقدم خبرها على اسمها، كما قال سيبويه. وقد ذكره.

ثانيًا: أن تكون نافية، ولعلك في هذا تقول: وهل يعقل ألا تكون نافية، وهي تعمل عمل ليس، وليس للنفي، وما كذلك للنفي.

والجواب: يعقل إذا انتقض نفيها بإلَّا أنت تقول وتقرأ: {ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ} [آل عمران: 144] هذا ليس نفيًا إنَّما هو منتهى التأكيد.

والتأكيد ليس نفيًّا، وإنما هو إثبات: ما أنا إلا صديق، ما أنت إلَّا رجل، ما أنت إلا طالب علم ماهر، ما هو إلا أخ، أنت تثبت، ووسيلة الإثبات -بل وسيلة الحصر- النفي والاستثناء، وهذه لغتنا: النفي والاستثناء من وسائل القصر والحبس والتخصيص.

3. ما نقله أبو الخطاب عن العرب من اللغات:

وغرض سيبويه من هذا أن يبين لنا أن في اللغة أشياء تعمل بالحمل كما عملت "ما" الحجازية بالحمل على "ليس" بشروط؛ ليس على سبيل الإطلاق، وهي عند بني تميم لا تعمل أبدًا، وإن ما بعدها مبتدأ وخبر.

وهنا نقطة في غاية الأهمية أن بني تميم يقرءون القرآن، وأهل الحجاز يقرءون القرآن، والقرآن الكريم نزل بلغة الحجاز، والله -تبارك وتعالى- يقول: {ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ} [يوسف: 31] هكذا بالنصب، {ﭪ ﭫ ﭬ} [المجادلة: 2] ، في سورة "يوسف" قال الله تعالى: {ﭪ ﭫ ﭬ} فهل يقرؤها أحد "ما هذا بشرٌ؟" الجواب: لا، وإنما يخضع الناس للقراءات المتواترة عن رسول الله  وإن لم توافق لغاتهم ولهجاتهم.

معنى هذا: أن القرآن الكريم يقرؤه الناس كما أنزله الله، فإذا تفرق الناس ذهب كل إلى لغته، ولذلك هناك حقيقة مهمة: هي أن اللغات لا يخطئها أحد، يعني طيئ وأزد شنوءة يقولون: زارونا القوم، هذا لا يعيبه أحد، يقول الناس ما يقولون، ولكن إذا أردنا الكتابة، وإذا أردنا الفصاحة، وإذا أردنا البلاغة جعلنا القرآن الكريم -الذي هو في أعلى الفصاحة والبيان- دليلنا عند القياس، ألا ترى إلى قول سيبويه وتصديق ذلك قوله: -جل ثناؤه-: {ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ} [آل عمران: 42] تصديق ذلك، فآية الآيات، وتصديق أنك بلاغي ماهر، وأنك من صنّاع الكلمة- أن تحاكي القرآن الكريم إذا كتبت، وإن خالف ذلك ما عليه لسانك بين قومك وأهلك.

ولأضرب مثلًا هو أقرب إلى علم اللغة منه إلى النحو، واللغة كلها حياة، في صعيد مصر يقول بعض أهل الجنوب: فلان دخل "الديش" ويقصدون بذلك الجيش، لكنه إذا كتب يقول: الجيش؛ لأن الجيم لم تبدل منها الدال، فاللغة الفصيحة هي لغة القرآن الكريم.

إذن، اللغات لا تخطَّأ، بنو تميم يقولون ما يقولون، ولكن إذا قرءوا القرآن قالوا: {ﭪ ﭫ ﭬ} إذا عادوا إلى ألستنهم، وإلى قومهم وأزواجهم، وأولادهم، وأهليهم نطقوا كما ينطقون.

سيبويه يقول: عادت اللغات كلها إلى بني تميم، متى تعود اللغات كلها إلى لغة بني تميم؟ إذا فقدت "ما" شرطًا من شروط إعمالها إعمال ليس، هي تعمل عمل ليس، هي ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، ولكن ليس على الإطلاق؛ لأنها أضعف من "ليس"، إذن "ليس" فعل، و"ما" حرف، و"ليس" تدخل على المبتدأ والخبر، و"ما" تدخل على المبتدأ والخبر، وتدخل على الفعل، إذن هي كما سيقول سيبويه بعد قليل: لا تكون كـ"ليس" في جميع أحوالها وفي جميع ضروب استعمالها، وإنما ليس الله بظلام للعبيد، {ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ} [الزمر: 36] لستُ جاحدًا تدخل على تاء الفاعل التي كانت أنا.

وتدخل على لفظ الجلالة: ليس المؤمن كالكافر، ليس الطيب إلَّا المسك كما قال سيبويه، لكن ما تقول: {ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ} [مريم: 64] ما كان، دخلت على كان، وكان من الأفعال وهي أم باب الأفعال الناسخة للمبتدأ والخبر، إذن "ما" غير مختصة بالدخول على الأسماء كاختصاص ليس بذلك، فلما فارقتها في أنها لم توافقها في جميع أحوالها ما كان لها أن تعمل إلا بشروط.

ما صلة ذلك بالقول؟

صلة ذلك بالقول: أنَّه لا يأتي بمعنى الظن على إطلاقه، أي: لا يأتي بمعنى الظن على أنه قال، ويقول، وتقول، وأقول، ونقول، ويقول بالياء... إلى غير ذلك من التصرفات.

فلا يجوز أن تقول: إن "يقول" لماذا لا يكون كـ "يظن"، وإن "قلت" لماذا لا يكون كـ "ظننت"؟

هذا لا يمكن أن يكون بالنسبة إلى لغة حصيفة تفرق بين المحمول والمحمول عليه.

واحذر أن تظن أن المحمول جهاز الهاتف الذي بين يديك، وإنما الذي يعمل بالحمل على غيره، حُمِلَ القول على الظن، ولكن ليس على الإطلاق، كما حملت ما على ليس، ولكن ليس على الإطلاق، هذا هو الذي نبتغيه من بيان هدف سيبويه من التمثيل لـ"مَا"؛ لأن بعض الناس قد يظن أنه خرج عن الباب، وأنه يتحدث في القول، فما الذي جعله يتحدث في "ما" الحجازية؟ وأي وجه شبه بين "ما" الحجازية و"ليس"، وبين القول والظن؟ إنَّما هو استطراد، والاستطراد النحوي في أسلوب سيبويه موضوع رسالة لم يكتب فيها أحد.

انظر إلى الأبواب النحوية التي جاءت استطرادًا وضمها ضم النظير إلى النظير، ليتضح حال سيبويه، ولتستكمل منه.

4. ما يكون بمنزلة الحرف في شيء ثم لا يكون معه على أكثر أحواله:

ذكر سيبويه سطرين غاليين، كأنه يقول لنا: اقرءوا كتابي، ما سبق ذكره، واقرءوا ما سوف أكتبه بعد، فماذا قال في هذين السطرين اللذين ننطلق منهما إلى بيان الحقائق النحوية؟

قال: وسأفسر -إن شاء الله- ما يكون بمنزلة الحرف في شيء، ثم لا يكون معه على أكثر أحواله، وقد بُيِّن بعضه فيما مضى.

إذن: وعد سيبويه أن يذكر لنا ما يكون بمنزلة الحرف في شيء، ثم لا يكون معه على أكثر أحواله، ثم رجع بنا إلى ما ذكره قبله.

أول شيء نقف عنده: أن سيبويه يقول: بمنزلة الحرف؛ لأنه من الضروري أن تعرفوا مصطلح الرجل، فهو يطلق الحرف على الكلمة عمومًا -كانت فعلًا، كانت اسمًا، كانت حرفًا- على التقسيم الذي تعرفون من خلال شراح الألفية:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| كلامنا لفظ مفيد كاستقم | \* | واسم وفعل ثم حرف الكلم |

معناه كما في هذا البيت من الألفية: أن كلام العرب لفظ مفيد، وقد قال سيبويه: زيد منطلق يحسن، أي: يحسن السكوت عليه، ومكونات الكلام واسم وفعل ثم حرف، أي: أن الكلمة إما أن تكون اسمًا كـ"زيد"، وإما أن تكون فعلًا كـ"قام"، وإما أن تكون حرفًا كـ"في"، وهي عاملة.

والحرف كما تعلمون: إما أن يكون حرف معنى، وإما أن يكون حرف بناء، ومعنى حرف البناء: أن مثلًا كلمة "كتب" تبنى من الكاف والتاء والباء، إذن: هذا معنى حرف البناء، أي: الذي تبنى منه الكلمات.

وحروف المعاني في (الجنى الداني) وفي (مغني اللبيب) وفي (الأزهية في علم الحروف) وفي غيرهن من الكتب، وفي (كتاب سيبويه) وفي (المقتضب) وفي غيرهما من الكتب.

إذن معنى ذلك: أن هناك حروفًا للمعاني تُستعمل في معانيها، وهي إما أن تكون عاملة، وإما أن تكون مهملة، هذه خلاصة لمعنى:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... .... | \* | واسم وفعل ثم حرف الكلم |

أي: مما يتألف منه الكلام العربي: الاسم، والفعل، والحرف.

هل يريد سيبويه بكلمة "الحرف" حرف المبنى أو حرف المعنى أو يرى الحرف العامل أو الحرف المهمل؟

لا شيء من ذلك على الإطلاق، وإنَّما يقول سيبويه: الحرف أي: الكلمة، وقد سبق أن "ما" الحجازية تعمل عمل "ليس" بشروط، و"ليس" ليست من قبيل الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل، وإنما هي -كما تعلم- حرف عند سيبويه، أي: كلمة؛ كأن سيبويه يطلق الحرف ويريد به الفعل، ويطلق الحرف ويريد به الاسم ويطلق الحرف ويريد به الحرف المعروف الذي هو قسيم الاسم وقسيم الفعل في نحو قول ابن مالك -رحمه الله:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| كلامنا لفظ مفيد كاستقم | \* | واسم وفعل ثم حرف الكلم |

5. ما يقال وما لا يقال في الحمل:

من القضايا المهمة التي طرحها سيبويه في (الكتاب) المسائل التي يكون فيها الحرف على حد تعبيره: بمنزلة الحرف، يعني: أن تكون الكلمة بمنزلة الكلمة في بعض الأشياء.

ثم تأتي المفارقة، وإذا جاءت المفارقة كانت الوقفة، أنت تعمل بالحمل على عاملٍ أصيل، الذي ذكره سيبويه فيما مضى وأراد أن يبين أن هناك فرقًا بينه وبين غيره، قال: وكذلك ما أحسن عبد الله!! إنَّما أجريتَه –أي: أحسن- في الموضع مجرى الفعل في عمله وليس كالفعل، مع أنه فعل، وأنتم تعلمون رأي البصريين، وسيبويه من شيوخ البصريين، أنه فعل، ولكنه ليس كالفعل، انظر! يعني "أحسن" يعمل النصب في "زيدًا"، إذا قلت: ما أحسن زيدًا، هل معنى هذا أنه مثل "أكرم"- إذا قلت: أكرمتُ زيدًا؟

الجواب: نعم بالنسبة إلى العمل.

ولكنه: هل يساوي أكرم في جميع الأحوال؟

نذكر أولا هذه الأحوال:

الأول: أن تقول: أنا أُكرم زيدًا، ما الذي حدث؟ حولت "أكرمت" إلى "أكرم" ومعنى ذلك: أنك جئت بالمضارع، وهنا يأتي السؤال: هل تقول: ما يحسن زيدًا؟

الجواب: لا أقول هذا؛ لأنَّ الفعل هكذا بناؤه أبدًا، وفي باب التعجب: أن الفعل: ما أفعله، وأفعل به، صيغتان قياسيتان في التعجب، وقد يأتي التعجب سماعًا على غير قياس، في نحو قولك: كيف تكفر بربك الذي خلقك وسواك ورزقك؟ وفي نحو قولك: سبحان الله! ما هذا الجمال! كل هذا تعجب لكنه سماعي.

أما القياس فلدينا فيه صيغتان، وحين تقول العرب: صيغتان؛ يعني: قاعدتان مثالان لا تصرف فيهما وإن تعددت الأفعال وتنوعت، نحن لدينا بناء، لدينا مقياس، لدينا منهج، لدينا منوال، هذا المنوال اسمه "ما أفعله!!" مكون من "ما" ومكون من "أفعل" وهو ماض مبني على الفتح دائمًا، ومكون من الهاء، وهي المكون الثالث للأسلوب ترفعها وتضع موضعها زيدًا والشجرة، والأسعار، والكتب، وكل شيء. تقول: ما أحسن زيدًا!! "ما" في المثال هي "ما" في الصيغة لا تتغير، لا تقول "لا أحسن زيدًا، وإنما تقول ما: {ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ} [البقرة: 175] هكذا قال ربنا سبحانه وتعالى: {ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ}.

وأحسنَ هي أفعلَ، وزيدًا هو في موضع الهاء، كأنك قلت: مثال ما أفعله: ما أحسن زيدًا!!.

إذن: أحسن: فعل ماض، والفاعل مستتر فيه شيء عظيم حسَّن أو جعل زيدًا حسن، وزيدًا: مفعول به منصوب أبدًا.

إذن، على هذا الصيغة لا تستطيع أن تقول: بدل "ما" "لا"، ولا بدل "أحسن" "يحسن" و"لا أحسن"، ولا تستطيع أن تقدم زيدًا، فتقول: ما زيدًا أحسن، ولا تستطيع أن تقول: أحسن ما زيدًا، لا تتصرف أبدًا في هذا التركيب، إنَّما هو باقٍ على هذا الوجه أبدًا، تتغير الأساليب، ولكن يبقى المثال على ما هو عليه، كأنه الآلة التي تُصب فيها الأشياء من غالٍ ونفيس، وحجارة ودرر، وكأنه المكيال الذي تضع فيه ما تَكتال إذا اكتلت، تقول: هذه تساوي إردبًا معينًا معلومًا، كأنه كيلو من الأوزان، كأنه مساحة، تقول: ما أحسن زيدًا! ما أجمل الشجرة! ما أطيب المؤمن!.

لكن في أكرم تقول: ما أكرمت زيدًا. لا أكرمت زيدًا. ترفع "ما" وتأتي بـ"لا" ما أكرمت زيدًا، ما زيدًا أكرمت، تقدم زيد على الفعل، أكرمت زيدا بدون "ما"، زيدًا مفعول به منصوب في جميع هذه الأحوال، تستطيع أن تقول: أنا أكرم زيدًا، فتحول الماضي إلى المضارع، أنا أكرم زيدًا، فأكرم فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره: "أنا"، و"زيدًا" مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وتقول: ما أنا بمكرم زيدًا، وتقول: أنا مكرم زيدًا، على أنَّ الوصف -وهو مكرم- ما تقول: ما محسن زيدًا، في التعجب، فهذا لا يليق ولا يصح.

إذن: تصرف الفعل -وهو أكرم حالة كونه ناصبًا زيدًا- على المفعولية له تصرفًا بانتقاله من زمن إلى زمن، فالماضي يصبح مضارعًا، ويصبح كذلك أمرًا، تقول: أكرم زيدًا، أكرم: فعل أمر، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره "أنت"، وزيدًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، لا تستطيع أن تقول: ما أحسن زيدًا، فهذا لا يليق ولا يصح أبدًا بحال من الأحوال، إنَّما هو ملازم للمضي أبدًا على النحو الذي ذكره سيبويه.

يقول سيبويه: وكذلك ما أحسن عبد الله. ولله در الرجل الذي ذكر عبد الله حوالي ألف مرة في الأمثلة، لا بد أنَّ لذلك مدلولًا، إنَّما أجريته -أي الفعل أحسن- في الموضع مجرى الفعل في عمله، وليس كالفعل، وهذه العبارة مما يوهم أن أحسن في التعجب ليست فعلًا مما يراه مثلًا كثير من الكوفيين من أنه منصوب بالمخالفة، وأنه اسم كما هو معلوم، ولكن الرجل يقول: هو فعل ليس كالفعل، لا إله إلا الله، ما معنى هذا؟

معناه: أنه فعل وضع على بناء لا يتركه، وعلى نظام لا يختل عنه، وعلى منوال لا يغيره، فهو ماض ملازم للمضي لا يتقدم على ما، ولا يتحول إلى مضارع، ولا إلى أمر، وهكذا، يقول الإمام: وليس كالفعل، ولم يأتِ على أمثلته، يعني: على المضارع، والأمر ولا على إضماره، وأنت تعلم أن الفعل يضمر، فإن أردت مثالًا للإضمار رجعت إلى سيبويه في قوله: ومن قال عبد الله تركته، أي: من نصب "عبد الله تركته" نصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، ومعنى ذلك: أنَّ الفعل يضمر، وسبب إضماره: أنَّ لدينا ما يفسره أنه قد عمل مضمرًا.

ولعلك تذكر أنَّ الأئمة النحاة ذكروا أنَّ "كان" هي أم باب النواسخ؛ لأنها تعمل ظاهرة، وتعمل محذوفة:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أبا خراشة أما أنت ذا نفر | \* | .... .... .... .... |

يعني: إن كنت ذا نفر، وأن "أن" في الحروف هي أم النواصب؛ لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| وَبَعدَ فَا جوَابِ نَفىٍ أو طَلَب | \* | مَحضَينِ أن وَسَترُهَا حَتمًا وجَب |

يعني إذن: "أن" تعمل مضمرة وجوبًا -مثلًا- بعد فاء السببية.

إذن: هناك ما يعمل ظاهرًا، وما يعمل مضمرًا، وهناك ما يلزم حالة واحدة.

ما الهدف من هذا كله؟

الهدف من هذا كله: أنه لا يستوي البحران، ولا يستوي الأمران، وأن هناك من الأفعال التي عبر سيبويه عنها بالحرف ما تشبه الأفعال، لكنها لا تخرج عن منوالها، فتكون فعلا كلا فعل ولا يمكن أن تستوي هي والأصل الأصيل الذي يتصرف.

وينتقل من مثال إلى مثال، ومن هيئة إلى هيئة، ومن ظهور إلى خفاء، ومن تقديم إلى تأخير، ومن تأخير إلى تقديم، هذا هو الأصل الذي يجعل العمل بالأصالة، فكل عمل بالحمل إنَّما كان سببه -أي: سبب العمل فيه بالحمل- أنه ناقص عن المحمول عليه في بعض الأشياء التي نبهنا سيبويه عليها.

يقول الإمام: ولم يأتِ على أمثلته ولا على إضماره، ولا على تقديمه ولا تأخيره، ولا تصرفه، وإنما هو بمنزلة "لدن غدوة"، وكم رجلًا ساق سيبويه إلينا ضربًا آخر وأنموذجًا آخر من العوامل التي تعمل على نحو من الاختصاص لا تجاوزه إلى غيره، فإن: كم رجلًا، عملت "كم" الاستفهامية النصب في "رجلًا" وليست بفعل، وليس لها فاعل، معناه: أن أفعل الذي هو في التعجب ليس بمتصرف تصرف الأفعال، وأن "لدن وكم" عملا عمل الفعل وليسا -أي: لدن وكم- بفعل، ولا فاعل، وهذا مما نبهنا إليه سيبويه في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى.

وسبب ذكر ذلك كله: أنَّ الإمام قد ذكر أنَّ القول يُحمل على الظن منه فقط، تقول في الاستفهام، فلما كان ذلك مدعاة إلى سؤال، ولماذا يكون "تقول" بالذات دون غيرها؟ ولماذا في الاستفهام؟- فتح لنا الباب في مسائل شتى؛ من هذه المسائل "ما" الحجازية، ومنها ما ذكره في أفعل التعجب، وذكر كذلك "لدن" وذكر كذلك "كم".

كل ذلك من العوامل التي تعمل، وليست كالفعل في الأصالة، وإنَّما فيها اختصاص، يجعلنا نقول: لا يمكن أن تقاس في جميع أحوالها على الفعل.

توضيح:

كم الاستفهامية إذا جاء تمييزها يجيء منصوبًا، مجرورًا إذا سُبقت هي بحرف جر، وهناك شروط، وهو: كم رجلًا؟ وكم آية؟ وكم كتابًا عندك؟ على هذا المنوال، وهي لها الصدارة، وأنت تعلم: أن الفعل قد يتقدم كما قال سيبويه، وقد يتأخر؛ أي: لا يشترط فيه الصدارة، فإن قلت لي: ألم يقل سيبويه: لأن الحدّ أن الفعل إذا أُعمل كان مبتدأ؟

أقول لك: نعم، هذا هو الأصل الأصيل، وهذا هو الأولى والأقوى، لكني أذكرك بما قاله أيضًا: إنك تبدأ فتُعمل وتُوسط، فتُعمل، وإنما التأخير مع العمل قبيح، إذن: التوسط: عبد الله أظن قائمًا دخل الظن بين المفعولين وهو عامل، ولا تقول: رجلًا كم؟ إنَّما تقول: كم رجلًا؟ وهكذا. فهناك فروق بين ما يعمل بالأصالة وما يعمل بالحمل على الأصيل:

يقول: وذلك قولك: متى تقول: زيدًا منطلقًا؟ وأتقول: عمرًا ذاهبًا؟ لا يُفصَل.

هذه المسألة من الخطورة بمكان، لا يفصل أي: أن اسم الاستفهام "متى" دخل على "تقول".

أول شيء أنبهك إليه: أنه قد اجتمع فيه الأمران:

الأمر الأول: أنه "تقول" يعني ليس قال، وليس قلت، وليس القول، وليس الوصف، وليس ما تصرف من القول، إنَّما هو المضارع المبدوء بالتاء.

الأمر الثاني: أن معه الاستفهام.

وزِيد أمرٌ ثالثٌ: أنه لا فاصل بينهما، أي: لا فاصل بين الاستفهام وبين "تقول" الذي تُعمِله كما تُعمِل "تظن".

وقد نبهك سيبويه قبل ذلك إلى أن الاستفهام دخوله كلا دخوله، ووجوده كلا وجود، اللهم إلا إذا كان بمنزلة "فيها"، وأريد منك أن تتأثر بعبارة سيبويه: إذا كان بمنزلة فيها؛ يعني: إذا تأسس عليه الكلام فكان خبرًا مقدمًا؛ فعندئذ يجوز الإعمال ويجوز الإلغاء، لكن المسألة هنا مختلفة، الاستفهام وجوده شرط لحمل "تقول" على "تظن"؛ لأن الأصيل "تظن"، وإنَّما جاء "تقول" بالحمل عليه.

يقول: وذلك قولك: متى تقول: زيدًا منطلقًا؟

أقول: متى تظن زيدًا منطلقًا؟ على عادة سيبويه في التنويع ينتقل بنا من اسم الاستفهام "متى" إلى حرف الاستفهام "الهمزة"، كما انتقل بنا قبل ذلك من "أين" إلى "هل"، فأنت تستطيع أن تجمع ما ذكره سيبويه فتقول: ذكر "أين" وذكر "متى" من أسماء الاستفهام وذكر "هل" من حروف الاستفهام وذكر "الهمزة" من حروف الاستفهام.

وعلى عادته -رحمه الله- يقول: متى تقول زيدًا منطلقًا، وأتقول: عمرًا ذاهبًا على عادته من شرح المثال بالمثال؟ فـ"منطلقًا" في الأسلوب الأول يفسره قوله "ذاهبًا" في الأسلوب الثاني، وعندنا قوله: لا يفصل بها كما لم يفصل بها في: أكُلَّ يوم زيدًا تضرب؟ ما معنى هذا؟

إنَّ القراءة الأولى لقول الإمام: لا يفصل كما لم يفصل في: أكلَّ يوم زيدًا تضرب؟ القراءة الأولى تجعلك تقول: هناك تناقض؛ لأنه ذكر المثال الأول بلا فصل، قال: متى تقول؟ لا فصل بين اسم الاستفهام "متى"، وبين "تقول"، وكذلك أتقول: عمرًا ذاهبًا، لا فصل بين الهمزة وبين تقول، لكنه قال: كما لم تفصل في قولك: "أكل يوم زيدًا تضرب؟" هنا فصل ولكنه كأنه يخاطبك، وقد قرأته، وفهمته، وعرفت: أن الفصل هنا بالظرف، وأن الفصل بالظرف كلا فصل.

هذه قاعدة لا بد من حفظها: أنت تقول: الفصل إنَّما يكون فصلًا إذا كان بأجنبي أو بعمدة، كالفصل بالفاعل؛ أنجب أيام والداه، أنجب: أتفصل بالمبتدأ، تفصل بالخبر، هذا الفصل هو الفصل، لكن أن تفصل ويحمل عليه الجار والمجرور، هذا فصل كلا فصل، نعم، حتى إنك قد درست أن الفصل بين المتضايفين -بين المضاف والمضاف إليه- يكون لا شيء فيه إذا كان بظرف أو بجار ومجرور، لكن أن تفصل بأجنبي هذا فيه شذوذ، أو أنه خاص بضرورة الشعر، ويقولون: إن العلة في منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، ولا يفصل بين جزأي الكلمة الواحدة، فلما كان الفصل بالظرف والجار والمجرور؛ لكثرته في كلامهم- كان كلا فصل؛ لا يضر.

وسنعرف: أنَّ هناك فصلًا بمعمول، والفصل بالمعمول أيضًا كلا فصل، لماذا؟

لأن المعمول من تتمة العامل، وإذا كان المعمول من تتمة العامل فهو كابن أخيك من تتمته، كأنه أخوك، وكابن عمك كأنه أخوك، فالضيف إذا جاء عندنا، وكان من بني جلدتنا ومن بني دمنا وآحادنا لم يكن غريبًا، أما إذا جاءنا الضيف من مكان بعيد، ولم يكن من أرحامنا كان هناك فرق لا شك بينه وبين الذي يأتينا، وهو من أهلينا وأصهارنا وأحسابنا وأنسابنا، لا شك في ذلك على الإطلاق.

"اللغة والحياة" ضع هذا نصب عينيك، وأنت تدرس كل الأبواب، سوف تجد العلاقة واضحة بين اللغة وبين حياة أصحابها، إن أردت أن تصوغ ذلك في كلمة مضيئة مشرقة قلت: لقد تقرر في النحو: أنه لا يجوز الفصل بين الاستفهام والقول، ولا بين المضاف والمضاف إليه، لكن يتسامح في الفصل بالظرف والجار والمجرور، والفصل بالمعمول، وصلة ذلك بحياة الناس: أن الذين يأتون إلينا أو يجلسون بيننا وهم من أرحامنا لا يثيرون في أنفسنا قلقًا ولا اضطرابًا، فهم بعضٌ منا، فالفصل بهم كلا فصل، ووجودهم من حيث العنت والتعنت والتعب كلا وجود، لأنا لا نتعب لوجودهم ولا نقلق لحضورهم، وإنما هم جزء منا، وبهذا يتم التطابق بين ما في حياتنا وبين ما على ألسنتنا من صواب الكلام.

يقول سيبويه: لا تفصل كما لم تفصل في: أكلّ يوم زيدًا تضرب؟ وقلت لك: كيف عبر سيبويه بعدم الفصل مع أنه فصل في مثاله؟

والجواب: إنه إنَّما فصل بالظرف، والفصل بالظرف كلا فصل، وانظر إلى هذا المثال الذي يبين الفرق بين الفصل بالظرف، وبين الفصل بالمبتدأ؛ حيث يقول سيبويه: فإن قلت: أأنت تقول زيد منطلق- رفعته، هو لم يذكر شيئًا عن الفصل، هو لم يذكر بأنه مبتدأ؛ لأنه يخاطب رجالات، وأنتم نعم الرجالات، يقول: إن قلت: أأنت تقول: زيد منطلق؟ هذا هو الصواب الذي يمكن أن يتفرع عنه سؤال خطير جدًّا، أقول لك: هل يجوز أن تقول: أأنت تقول زيدًا منطلقًا؟

الجواب: لا يجوز، المشكلة في العلة، إذن: أسألك لماذا لا يصح؟

لماذا امتنع هذا الأسلوب: أأنت تقول: زيدًا منطلقًا؟

تقول: امتنع هذا الأسلوب؛ لأنك أعملت مع الفصل بالمبتدأ؛ لأنك أعملت "تقول" إعمال "تظن"، وماذا فيها ألا تعمل "تقول" بمعنى "تظن"؟

الجواب: بلى، ولكن بشروط ثلاثة:

الأول: أن تكون بلفظ "تقول"، وهذا محقق.

الثاني: أن يكون مع الاستفهام، وهذا محقق، أأنت.

لكن المشكلة في الشرط الثالث: وهو عدم الفصل، يعني: إذا أردت أو طلبت إليك وسألتك سؤالًا وجيهًا جميلًا فقلت لك: ما سبيلك إلى تصحيح هذا الأسلوب؟

تقول: سبيلي إلى ذلك: أن أحذف الفاصل، وما الفاصل؟ كلمة "أنت"، احذف كلمة "أنت" فماذا تقول؟ تقول: أتقول زيدًا منطلقًا، هذا هو الصحيح في العربية، جاء الاستفهام، وجاء الفعل، تقول: لا يصلح، يقول ولا أقول ولا نقول إلا على ما سيأتي.

وهناك مفاجأة في انتظارنا - لكن المسألة الآن قبل المفاجأة: فيما ما عليه السواد الأعظم، فيما عليه العرب، فيما عليه اللغات، ومن ثم تستطيع أن تستأنس أن المفاجأة ربما تكون في لغة مخالفة، وهذا هو الحق.

إذن: سبيلك إلى أن يصبح الأسلوب أسلوبًا صحيحًا أن تتخلص من العلة من السبب من حجر العثرة، وحجر العثرة أمامك هو أنت، فسبيلك إلى صحة الأسلوب: أن تحذفه، فتقول: أتقول: مباشرة، بأن تباشر الاستفهام؛ أن تجعل الاستفهام متصلا بـ"تقول" غير منفصل عنه.

يقول السؤال: لماذا صح أكلّ يوم تقول زيدًا منطلقًا؟ ولا يصح: أأنت تقول زيدًا منطلقًا؟

هذه من الأسئلة التطبيقية الجميلة الذي يبدو في أول نظرة ما الفرق بين الاستفهام في قولنا: أكل يوم، تقول زيدًا قائمًا- قد فصل عن تقول كل يوم، والاستفهام في قولنا: أأنت تقول زيدًا منطلقًا، قد جاء أيضًا مفصولًا عن تقول بـ"أنت"، فما الفرق؟

لو فكرت بروية لوجدت أن الفصل يختلف من الأسلوب الأول إلى الأسلوب الثاني، فأنت حين قلت: أكلّ يومٍ تقول زيدًا منطلقًا- فصلت بالظرف.

فإن سألت سؤالًا جانبيًّا، وقلت: هل كلمة "كل" ظرف؟ نقول لك: راجع (المغني) واعلم أن ابن هشام وغيره قالوا: إن "كلّ" مما يكتسب الظرفية من إضافته إلى الظرف، يعني: كلمة "كلّ" يمكن أن تكون مبتدأ، كل يومٍ عيد إذا مر عليك بسعادة، كل الناس على خير، كل المؤمنين على رحمة الله، وممكن أن تكون اسم إن، إن كل الناس على خير، إن شاء الله، وممكن أن تكون مجرورة بالحرف، مررت بكل الزملاء مثلًا، ولكنها إذا أضيفت إلى ظرف مما تحدثه الإضافة أن يكتسب المضاف من المضاف إليه تذكيره تأنيثه الظرفية منه، فتقول: كل يوم قال تعالى: {ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ} [الرحمن: 29] كل اكتسبت الظرفية من إضافتها إلى يوم، فلا تتعجب إن قرأت في سيبويه قوله: أكل يوم زيدًا تضرب؟ أكل يوم تقول: زيدًا منطلقًا، يعني: أكل يوم تظن زيدًا منطلقًا؟ فأعملَ "تقول" إعمال الظن، وقد جاء على شرطه؛ من أنه تقول دون غيره، ومن سبقه بالاستفهام، انتهى الجواب.

قال سيبويه: فإن قلت: أأنت تقول: زيد منطلق رفعته، ماذا يعني بهذا التعبير؟

يعني بهذا التعبير: أن إعمال "تقول"، إعمال "تظن" لا مسوغ له.

ماذا يعني بالرفع؟

يعني: رفع زيد منطلق؛ يعني "زيد": مبتدأ، و"منطلق": خبر المبتدأ، كما قال: زيد منطلق، قبل ذلك كلام محكي، إذن: عادت "تقول" إلى أصلها الأصيل، وهو إنَّما وضع القول ليحكى به في كلام يحسن السكوت عليه، أأنت تقول: زيد منطلق، لكن إذا أردت أن تنصب زيد ومنطلق؛ رفعت أنت من الطريق، كما ترفع حجر العثرة لتنطلق المواكب والمراكب.

إذن تقول: أتقول: زيدًا منطلقًا، وقد نبهتك أن الفصل بالظرف كلا فصل.

من الشواهد التي ذكرها سيبويه والتي تؤكد ما مضى، وتدخل علينا بشيء جديد، قوله:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أجهالا تقول بني لؤي | \* | لعمرو أبيك أم متجاهلين |

ويروى:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أنيامًا تقول بني لؤي | \* | .... .... .... .... |

لاحظ هنا أنه قال:

أجهالًا تقول بني لؤي؟

ما الأصل في هذا التركيب؟

الأصل في هذا التركيب أن تقول: أتقول بني لؤي جهالًا؟

يعني: كأنك قلت: أتقول: النحو صعب، بمعنى: أتظن النحو صعبًا، بمعنى: أتظن بني لؤي جهالًا؟ ماذا حدث؟. الذي حدث أن الاستفهام قد تصدر، وهذا هو الشرط الأول، وأنت تقول: جاء على صيغة المضارع المبدوء بالتاء بالمخاطب، ولكنه قدم جهالًا على نصبها على تقول، ومعنى ذلك: أنها جاءت فاصلًا بين الاستفهام -وهو الهمزة- وبين الفعل المحمول على الظن، وهو تقول، وكلمة "جهالًا" مفعول به، وما الذي يمنع أن يكون المبتدأ مفعولًا به وأن يكون الخبر مفعولًا به في جملة أخرى؟

معنى ذلك: أن الفصل بكلمة "جهال" ليس كالفصل بقولنا: أكلَّ يوم تقول: زيدًا منطلقًا.

فالفصل هنا فصل؛ لأن كلمة "جهالًا" ليست ظرفًا، ولا جارًّا ومجرورا، فكيف يرويه سيبويه بالنصب؟

الحق: أن الفصل هنا أيضًا كلا فصل، وقد أشرت إلى ذلك من قبل، فقلت لكم: إنه معمول تقول، ومعمول "تقول" كابن المرأة وكابن الرجل، هذا ابني فإن حملته على عاتقي فكأني أحمل النسيم على طرف عيني، لكن هل أتحمل أن أحمل ابن الجيران؟ إذن: معمول "تقول" من تقول، فكأنه قال له: افصل لا يهمنك شيء أنت مني فاعلات، يعني: ما كان مني لا يعد فصله فصلًا، أي علاقة بين اللغة والحياة! سبحان الله!!

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أجهالًا تقول بني لؤي | \* | .... .... .... .... |

لا أقول: بني لؤي جهالًا. ولا أقول: بني لؤي على علم، وإنَّما أقول: لقد جاء الفصل بمعمول القول بين الاستفهام وبين تقول، وذكره منصوبًا، والنصب هنا مع الفصل جيد عربي لا غضاضة فيه؛ لأنه فَصل بمعمول "تقول" فعُدّ كلا فصل كما عد الفصل بالظرف كلا فصل.

قال سيبويه: وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية.

بعد أن ذكر ما ذكر؛ من حمل "تقول" على "تظن" عاد فنبهنا إلى أن الأمر كالاشتغال، بعد أن ذكر أمثلة الاشتغال، قال لنا: واعلم أنَّ الأصل في ذلك كله الرفع، لكن لعبارته هنا مدلول، إن شئت رفعت بما نصبت.

أولًا: التقط المازني العبارة سيبويه وغلّطه، فقال: كيف يكون ذلك؟ وهو كيف يقول: وإن شئت رفعت بما نصبت؟ والرفع إنَّما يكون بالحكاية، والنصب إنَّما يكون على إعمال الفعل.

يقول العلامة الكبير أبو الحسن السيرافي: وليس هذا مراد سيبويه، أي: لا يرفع بما ينصب، وإنما قد تكون الباء زائدة، يعني: كأن سيبويه قال: وإن شئت رفعت ما نصبت، كما قال الله: {ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ} [المؤمنون: 20] إن أردت الآية كاملة.

الشاهد: {ﭳ ﭴ} كأن المعنى: تنبت الدهن، فالباء زائدة، الشجرة تنبت الدهن، وتُنبت الدهن، أم تنبت بالدهن؟ إذن: الباء زائدة كما رأى الصيرافي دفاعًا عن قول سيبويه -عليه رحمة الله.

الحق: أن ما ذكره سيبويه في قوله: وزعم أبو الخطاب وسألته غير مرة: أن ناسًا من العرب من يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم، يجعلون باب "قلت" أجمع مثل "ظن"، والتعبير بـ"ناس" يأتي في قول الله تعالى: {ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ} [البقرة: 13] ولنا في ذلك بحث مفاده: أن الأصل في الناس: أن يؤنس بعضهم بعضًا، وكأن العرب هم الناس الذين يعاشرون ويُعاشرون، ويألفون ويؤلفون، وعليهم أن يعودوا إلى أصلهم، وأن تتحد كلمتهم، وأن يكونوا على رأي سواء.

وكثيرًا ما يكرر سيبويه عبارة "يوثق بعربيتهم" أي أن الأمر في السماع عند أهل البصرة على ما درستم في "نشأة النحو" يعود إلى الثقة عن الذين روى البصريون عنهم، ولا أقول البصريون تعريضًا بالكوفيين، وإنما لأن لهم قصب السبق، إنهم بنو سليم يجعلون باب "قلت" أجمع، يعني: كله مثل ظننت، وهذه تتطلب أن نقول: إن بني سليم يقولون: قلت زيدًا منطلقًا، ويقولون: أقول: زيدًا منطلقًا، ويقولون: أتقول زيدًا منطلقًا، ويقولون: زيد قلت منطلق، على التوسط مع الإلغاء، ويقولون: زيدًا قلت منطلقًا، ويقولون: زيد منطلق، قلت: ويقولون: زيدًا منطلقًا، قلت على القبح الذي عرفنا مع الفعل.

وآثرت أن أذكر هذه الأساليب تبيانًا لما قاله سيبويه في جملته: يجعلون باب "قلت" أجمع مثل "ظننت"، أي: بلا قيد، وبلا شرط، وقد عرفت أن سيبويه قد بذل جهدًا كبيرًا في بيان القول المحمول على الظن؛ من أنه لا بد أن يكون على صيغة المضارع المبدوء بالتاء، وأن يكون قبله استفهام، ثم عاد فبيّن أن هذا لا يكفي، وأنه ينبغي أن يتصل الاستفهام بـ"تقول"، وألا يفصل بين "تقول" وبين الاستفهام، اللهم إلا إذا كان ذلك الفاصل ظرفًا أو إذا كان معمولًا لـ"تقول"؛ لأن الفصل بالظرف كلا فصل، ولأن الفصل بالمعمول فصل بقريب لا ببعيد، فصل بحبيب لا بأجنبي، وهكذا عرفنا ذلك كله.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ